الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/200

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من التحالف العالمي للشباب، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 020215 14-65950X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

ترِد أدناه نبذة عن القضايا الحاسمة التي تواجه النساء والفتيات، وبالتالي أسرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية ومناطق أخرى من العالم. ومن اللازم أن نضاعف الجهود لكي نُثْبت عملياً الاحترام الذي نكنّه لكرامة كل شخص، من خلال العمل على حماية ودعم النساء في تذليل الصعوبات الفريدة التي يواجهنها في جميع أنحاء العالم.

الصحة

تواجه النساء في البلدان النامية خطراً صحياً كبيراً يتمثل في الموت من جرّاء مضاعفات الولادة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، بالإمكان تجنّب الغالبية العظمى من هذه الوفيات. فالأمهات، بصفتهنّ راعياتٍ ومربّياتٍ ومقدّماتٍ للخدمات، غالباً ما يتواجدن في قلب مجتمعاتهنّ. ووفاة الأم أثناء الولادة تزيد معدل اعتلال الأطفال ووفياتهم. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأطفال الذين يفقدون أمهاتهم معرَّضون لخطر الوفاة بدرجة أكبر بكثير من الأطفال الذين يعيشون مع الوالدين، وذلك بسبب افتقارهم للدَّخل والرعاية. ومن المرجَّح أيضاً بدرجة كبيرة ألاّ يتلقى هؤلاء الأطفال الذين فقدوا أمهاتهم تعليماً كاملاً وتغذية كافية. وعندما تموت الأم، يميل الأطفال إلى ولوج سوق العمل في سنّ مبكرة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية واجتماعية. ولوفيات الأمومة أيضاً تأثير اقتصادي مباشر على الأُسَر.

لقد دعا منهاج عمل بيجين إلى تخفيض وفيات الأمهات بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، ثم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، لكن هذين الهدفين لن يتحققا مع الأسف. فقد خُفّضت وفيات الأمهات بنسبة ناهزت ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣، لكنّ الأرقام استقرت ما بين عامي ٢٠١٠ (٢٨٧ ألف حالة) و٢٠١٣ (٢٨٩ ألف حالة). ويبقى معدّل وفيات الأمهات في البلدان النامية مرتفعاً جداً بما قدره ٢٣٠ حالة وفاة في الألف من المواليد الأحياء، مقارنة بـ ١٦ حالة في البلدان المتقدمة. على أنّ هناك قصص نجاح تتراوح بين الإبلاغ عن عدم تسجيل أيّ حالة من وفيات الأمهات في القرى الريفية في تترانيا، وتسجيل شيلي أدنى معدَّل من معدَّلات وفيات الأمهات في أمريكا اللاتينية، وذلك بفضل النمو الاقتصادي وقوانين التعليم الإلزامي، والرعاية الصحية المجانية للأمّهات والأطفال، والتحسينات التي تحقَّقت في مجال النظافة الصحية والتغذية.

والتدخلات المباشرة اللازمة لمساعدة كل امرأة ومولود على اجتياز فترة الحمل والولادة بأمان واضحةٌ وقابلة للتحقيق في البلدان النامية:

أ- ما لا يقل عن أربع زيارات في إطار رعاية الحوامل، على نحو ما أوصت به منظَّمة الصحة العالمية؛

ب- الوصول إلى مشرفين صحيين مهَرة بإمكانهم، عن طريق الرعاية في حالات التوليد الطارئة، تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٧٥ في المائة، وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لأنهم مدرَّبون على مراقبة الحمل والولادة ورصد المشاكل وإدارتها والرجوع، عند الاقتضاء، إلى المستويات الأعلى تراتبياً؛

ج- مرافق الولادة المجهَّزة بالحد الأدنى من المعدّات التي تشمل الأدوية والمعدّات اللازمة لمعالجة مضاعفات الحمل الخطيرة؛

د- البنية التحتية الخاصة بنظام الرعاية الصحية، بما في ذلك التعليم، الذي يمكّن النساء من اتخاذ القرارات الصحية المناسبة، والنقل، الذي يمكّن المرأة من الوصول إلى مرافق الولادة في الوقت المناسب.

وإذ باتت الأوساط الصحية العالمية ترفع من درجة تركيزها على تعزيز وسائل منع الحمل والإجهاض القانوني باعتبارهما من التدابير "الضرورية" لمكافحة وفيات الأمهات، فقد شهد التركيز على هذه التدخلات الأربعة الفعّالة والقابلة للتحقيق نوعاً من الفتور. ذلك أنّ جهود التمويل والسياسات قد أعطت الأولوية لوسائل منع الحمل والإجهاض، وهو ما لا يلبّي احتياجات النساء الحوامل من حيث ضمان حمل وولادة سليمين وصحّيين. ولن يتسنى لنظام للرعاية الطبية لا يستطيع أن يوفّر التدخلات البسيطة الأربعة المذكورة أعلاه تقديمُ المشورة الطبية المناسبة أو ضمانُ جراحة آمنة من أيّ نوع.

لقد بيّنت الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية التي أجريت في البلدان النامية أنّ العديد من النساء لا يستطعن تحديد فترة الخصوبة لديهنّ؛ فمعرفة فترة الخصوبة حاسمة في تجنّب الحمل غير المرغوب فيه وأيضاً في التخطيط للحمل المرغوب فيه. وتشير تلك الدراسات أيضاً إلى أنّ النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل أو يخضعن للتعقيم يجهلن الآثار الجانبية المحتملة لهاته الممارسات، ويجهلن ما يتعيّن عليهنّ القيام به في حالة حصول آثار جانبية، كما أنهنّ يجهلن الطرق الأخرى لمنع الحمل. ولا تستطيع النساء اتخاذ القرار المتبصّر المطلوب لتنظيم الأسرة ما لم يُحِطْنَ بهذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإنّ التركيز على ما لا يلبّى من الاحتياجات الخاصة بتنظيم الأسرة يتجاهل الأسباب التي تجعل العديد من النساء يُعْرِضْن عن استخدام وسائل منع الحمل، بما في ذلك المخاوف الصحية والآثار الجانبية والمعتقدات الشخصية أو الدينية أو الأخلاقية.

وتحتاج النساء، في سبيل التمتع بالصحة الإنجابية وإعمال حقّهنّ في أن يقرّرن بحرّية ومسؤولية عدد الأولاد الذين يرغبن في إنجابهنّ والفترات الفاصلة بين الولادات، إلى الاستفادة من

التعليم الذي يهيّؤهنّ لإدراك كيفية اشتغال أجسادهنّ. فمن خلال فهم دورة جسدها وكيفية مراقبة وفهم المؤشرات والعوامل البيولوجية الخاصة بها، تكون المرأة قادرة على تحقيق هدف الصحة المثلى وتخطيط أسرتها، ويمكنها أن تشارك مشاركةً نشطةً في مجال الرعاية الصحية الخاصة بها وتساهم إلى جانب من يقدِّم لها الرعاية في تحقيق نتائج صحية على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن البرامج الإنمائية تكون دائماً أكثر فعالية إذا صدرت عن المجتمعات المحلية نفسها وجسّدت القيم والأولويات المحلية، بدل تلقّي أولويات مفروضة من بعيد.

قتل الأجنّة الأنثوية

من المجالات المهمة التي لا تنال حقّها من الدراسة الوافية ضمن مسعى تعزيز حقوق المرأة حمايةُ الفتيات قبل الولادة. ففي بعض الثقافات، يكون اختيار جنس الجنين قبل الولادة سبباً لإجهاض المواليد الإناث بسبب تفضيل الأسرة والمعتقدات الثقافية للذُّكور. وتمثّل هذ الممارسة الشكل الأكثر عدوانية من أوجه التمييز ضد النساء والفتيات في عالم اليوم. ومما يبعث على القلق في هذا الصدد أنّ بحوثاً جديدةً تشير إلى أنّ الأمهات والجدّات كثيراً ما يدفعن إلى تفضيل الذُّكور، ومن ثمّ فهنّ بالتأكيد ضالعات في قرار إجهاض الإناث قبل الولادة، أو التخلي عنهنّ بعد الولادة، بما في ذلك وأدهنّ في بعض الأحيان. وأعداد المفقودين من المواليد الإناث لا يستهان بها، إذ تشير أقلّ التقديرات إلى فقدان أكثر من ١٠٠ مليون طفلة الآن في آسيا، مع تزايد الأرقام في بقاع أخرى من العالم أيضاً. فمن الواجب التصدي على نطاق عالمي لهذا العنف المنهجي الواسع الانتشار ضد الفتيات في سبيل إيجاد حلول تكفل الترحيب بمَقْدَم الإناث في كلّ أسرة ومعاملتَهنّ بالاحترام الذي تستحقه حياتهنّ وما يتمتّعن به من مواهب وما يضفينه على البيت من أسباب الغبطة والسرور.

الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي

ينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص بالبنات ضحايا الاتجار للعمل في ظروف لا تطاق أو لإخضاعهنّ للاسترقاق الجنسي. ويتم ذلك أيضاً من خلال استغلال الأسر التي تحبّ بناتها وتكون تبعاً لذلك مستعدة للتضحية من أجل إرسالهنّ إلى مدن وبلدان أخرى كي يتعلّمن أو يكتسبن خبرة في العمل. وكم تُخدَع هذه الأسر خداعاً منكَراً. فمن اللازم بذل جهود شجاعة بغية التصدي لشبكات الاتجار حيثما رُصدت. وتشمل هذه الجهود العمل على وصم وفضح ومعاقبة الأفراد من الدول الغربية الضالعين في نقل الضحايا وبيعهنّ والتماس الخدمات التي تقدّمها شبكات الاتجار المذكورة.

المرأة والتنمية

يتعلّق أول الأهداف الاستراتيجية التي سطّرها منهاج عمل بيجين بعبء الفقر الواقع على المرأة. ومع دنوّ موعد بيجين + ٢٠ وكذلك موعد انطلاق خطة أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، من المهم أن نلحظ الترابط القائم بين الفقر وغيره من جوانب الحياة التي تعاني فيها المرأة عادةً صوراً من الحرمان. ويشكّل تعزيز تعليم الإناث واحدة من أفضل الطرق لمكافحة الأعراف والممارسات التي تحدّ من قدرة النساء والفتيات على المشاركة الكاملة في مجتمعاتهنّ.

وتمثّل معضلات الفقر وسوء التغذية والبطالة عوامل رئيسية تحول دون إكمال الفتيات دراستهنّ الابتدائية والثانوية. وقد يحمل عدم الاستقرار في بعض البلدان الفتيات والنساء إما على العمل أو الزواج في وقت مبكّر. ومن شأن الأعراف الثقافية التي ترى في النساء والفتيات عبئاً، إذ يوفّر لهنّ التعليم والتغذية ليسلَّمن بعدها إلى أسرة أخرى عن طريق الزواج، أن تفاقم بدورها الصعوبات التي تواجهها الفتيات في تأمين التغذية والتعليم والاستثمار في المهارات اللازمة لترعرعهنّ ونمائهنّ. وإنّ تحسين أوضاع الفتيات اللاتي يعشن في وهدة الفقر والحرمان من التغذية والمياه ومرافق الصرف الصحي، ومن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية وإلى المأوى والتعليم والمشاركة والحماية، كفيل بتخفيض معدَّلات الانقطاع عن الدراسة، كما أنّ القضاء على الهدر المدرسي كفيل بتمكين الفتيات.

إنّ توعية البنين والبنات بالمساواة والكرامة المتأصّلة أمر لا غنى عنه لخفض معدلات انقطاع الفتيات عن الدراسة وتيسير مشاركتهنّ في التعليم الثانوي والجامعي. ويبدأ احترام حق النساء والبنات في التعليم في المراحل الأولى من الحياة. وينبغي تشجيع التوعية في سبيل إدراك القيمة الجوهرية لكلٍّ من المرأة والرجل وتعزيز المساواة في تقاسم المسؤوليات. وينبغي أن تركّز هذه التوعية على القيمة المتأصلة التي ينطوي عليها تقديم الرعاية وغير ذلك من المسؤوليات التي تتولاها عادةً النساء والبنات والتي تسهم في تعزيز ازدهار الإنسان وتقوية الأواصر وتشكّل أساساً لبناء أسر قوية في قلب المجتمع.

خاتمة

إنّ البشرية لهي أعظم الموارد لو انخرطت بكافّة أفرادها في شتى مناحي الحياة. فكل شخص، سواء أكان امرأة أو رجلاً، يستحق أن يكون له صوت وأن يحظى بالاحترام. إنّ لكل امرأة خصائصَ ومؤهلاتٍ فريدةً جديرةً بكامل التقدير وبأن تُشجَّع وتُستثمَر حيث تُحترَم كرامة الإنسان. فالاعتراف بالكرامة المتأصلة للمرأة باعتبارها إنساناً كفيلٌ بتمكين المرأة، ما يجعلها عندئذ أقدرَ على إحداث التغيير في المجتمع الذي تعيش فيه. ولا سبيل إلى أنْ يحقِّق منهاج عمل بيجين أهدافه إلا إذا استندت الإجراءات التي أوصى بها إلى فهمٍ أساسي قوامه أنّ الكرامة الإنسانية هي أساس المساواة الحقّة.